

# بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

السید وزیر الدولتہ،  
السيدات والسادة الوزراء؛  
اصحاب المعالي رؤساء وفود الدول الشقيقة  
والصديقتہ؛  
أصحاب السعادة السفراء؛  
السيدات والسادة مسؤولي وخبراء المنظمات الإقليمية  
والدوليتہ؛  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي في البداية أرحب بضيوفنا الكرام متمنيا  
لكم بدوري مقاما طيبا في رحاب هذه المدينة السياحية  
وفي بلدكم الثاني المغرب .

واني إذ أعرب لكم عن سعادتني للالتقاء بكم في هذا  
المنتدى الهام، الذي ينعقد موازاة مع أشغال الدورة الخمسين  
لاجتماع المجلس الإداري للمركز الإفريقي للتدريب والبحث  
الإداري للإنماء ، فاني لأشيد في ذات الوقت ، بالحوار المسؤول  
والتشاور البناء المتواصلين اللذين ننتهجهما في إطار مؤسستنا  
العتيدة الكافراد ، بهدف تحديث وتطوير المرفق العام بما  
يتجاوب مع انتظارات وطموحات قيادات وشعوب قارتنا  
الإفريقية.

وكما يتضح بكل جلاء، فإن هذا المنتدى المنعقد هذه السنة حول موضوع الاستراتيجيات الجديدة لتطوير وتحديث المرفق العام تحت شعار "التحولات الإبداعية للإدارة والحكامة والدولة للالتحاق بمصاف الدول الصاعدة " يكتسي أهمية بالغة، بالنظر من جهة، الى المستوى الكمي والنوعي للحضور الذي ميز هذه الدورة الثامنة، ومن جهة أخرى، إلى جدوى أشغال هذا اللقاء العلمي المتمحور حول احد مواضيع الساعة والذي يستأثر بالاهتمام على الصعيد الاقليمي والدولي، ولا سيما في الظرفية الراهنة التي تشهد تحولات وتطورات متسارعة في شتى المناحي.

وكما هو معلوم، فلقد شكل هذا المنتدى على امتداد دوراته السابقة فضاء مواتيا لتلاقى الآراء و تقاطع التجارب المتميزة بالبلدان الإفريقية تمخضت عنها خلاصات وتوصيات هامة حول مواضيع حيوية كان لها الوقع الإيجابي على مسار تحقيق أهداف التنمية الإدارية بإفريقيا.

هكذا، واعتبارا للحوارات الهادفة التي طبعت في كل مناسبة فعاليات وأشغال المنتديات المنظمة في هذا الإطار، فقد أضحت هذا الملتقى الإفريقي يشكل محطة رئيسية لبلورة الخيارات الاستراتيجية الكفيلة بمواجهة المتغيرات التي تقوض جهود التنمية المستدامة بإفريقيا، وتحد من تحقيق الغايات المنشودة، وفرصة سانحة لتقييم وتقويم

المسارات والمخططات الاصلاحية والتحديثية للادارة  
والمرفق العام التي تعتمدھا دولنا .

## حضرات السيدات والسادة،

بالنسبة للملكة المغربية ، فقد انطلقت في دينامية  
إصلاحية منذ العشرية الأولى للعهد الجديد أدت إلى تحقيق  
مكاسب شتى في جميع المجالات ولا سيما منها ما يتعلق  
بتكريس اسس دولة الحق والقانون ودعم التنمية البشرية  
وتحسين الخدمات الأساسية من خلال أوراش كبرى مهيكلت.

وقد تعززت هذه المكتسبات بإصلاحات سياسية  
ومؤسسية عميقة توجت باعتماد دستور جديد للملكة منذ  
شهر يوليوز من السنة الماضية ، والذي جسد لحظة تاريخية  
من البناء الديموقراطي ، وعزز الثقة في غد أفضل للمغاربة ،  
ووفر شروط التنافس والعمل الجماعي من أجل نهضة الوطن  
وتقدمه وازدهاره .

هكذا، وتجسيدا لمبادئ الحكامة الجيدة التي أقرها  
الدستور، اعتمدت الحكومة المغربية عبر وزارة الوظيفة  
العمومية وتحديث الإدارة ، إستراتيجية وطنية، شمولية ،  
متكاملة ومندمجة لتحديث الإدارة تم على أساسها وضع  
برنامج يمتد على المدى القريب والمتوسط، وفق أهداف  
محددة وتدابير عملية حيث تستند على المنطلقات

والتوجهات الرئيسية للبرنامج الحكومي والرامية إلى جعل المرتفق في جوهر ومركز الإصلاح المنشود .

وتهدف هذه الاستراتيجية ، التي تندرج ضمن الإصلاحات والاوراش الكبرى التي تنكب الحكومة على تفعيلها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تكريس الثقة بين الإدارة والمرتفق من خلال إقرار منظومة شمولية ومترابطة لتحسين الخدمات المقدمة للمواطن ، تروم حسن استقبال وترشيد وتوجيه المواطن وكذا ضمان حقه في الحصول على المعلومات.

كما يندرج في هذا الإطار، ورش تبسيط المساطر الإدارية ولا سيما منها ما يتعلق بالحياة اليومية للمواطن وتلك المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال وتشجيع خلق المقاولات، ووضع الخدمات العمومية على الخط من خلال دعم الإدارة الإلكترونية وتعميمها عبر مركز الإرشاد والتوجيه الإداري.

- ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة في التدبير العمومي باعتماد ثقافة جديدة قوامها ترسيخ الوضوح والشفافية والنزاهة في مجال تدبير الشأن العام وتطوير أنظمة التتبع والمراقبة والتدقيق وربط المسؤولية بالمحاسبة واعتماد ميثاق المرفق العام الذي يحدد قواعد ومبادئ الحكامة الجيدة بالادارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية ،

- عقلنة التدبير العمومي من خلال إرساء أسس التدبير القائم على النتائج بدلا من التدبير القائم على الوسائل عبر إرساء نظام تعاقدى بالإدارة وتحديد المسؤوليات ،

- تثمين الموارد البشرية والرفع من قدراتها باعتبارها فاعلا مؤثرا في حركية الإصلاحات عبر مراجعة شمولية للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية في اتجاه تطوير التدبير التوقعي للموارد البشرية وتكريس مبدأ الجدارة والاستحقاق بالإدارات العمومية.

- دعم سياسة القرب واللاتمركز الإداري من خلال إعداد الميثاق الوطني حول اللاتمركز الإداري لإقرار وتجسيد خيار الجهوية المتقدمة.

### حضرات السيدات والسادة ،

من الأكيد أن هذه المبادرات التحديثية التي نعمل جاهدين بإرادة راسخة وعزم قوي على تنزيلها على أرض الواقع وفق مقاربة تشاركية وتشاورية مع جميع الفاعلين، تندرج ضمن البرامج والمخططات الإصلاحية التي انخرطت فيها الأنظمة الإدارية الإفريقية والتي تحظى لدينا جميعا بالأولوية في هذا المضمار. غير أن الظرفية الراهنة تفرض علينا مواجهة إكراهات وتحديات جسام ، وفي مقدمتها :

- التحدي السياسي الرامي إلى إرساء مؤسسات ديمقراطية وتأهيل الإدارة لمواكبة مسلسل الإصلاح والتغيير،
- التحدي الاجتماعي الهادف إلى دعم التماسك الاجتماعي والاستجابة إلى المتطلبات والانتظارات المتزايدة للمجتمع،
- التحدي الاقتصادي الهادف إلى توفير محيط قانوني ومؤسسي ومالي يساعد على تنمية الاستثمار وتقديم خدمات ذات جودة عالية وبتكلفة أقل،
- التحدي الثقافي الذي يستدعي دعم التواصل والإنصات للمواطنين والخدمات بالأهداف وتحقيق النتائج وتقوية الوازع الأخلاقي،
- التحدي التكنولوجي الذي يروم تيسير الحصول على الخدمات العمومية وتقديمها بالسرعة المطلوبة بالعمل على تسخير التقنيات الحديثة للتواصل.

ووعيا منا بحجم التحديات التي تقف أمام بلداننا، فإن الأمر بات يستلزم اعتماد الأساليب الحديثة للتدبير العمومي واعتماد المبادرات الإبداعية والابتكارية في مجال الحكامة وتحديث المرفق العام.

وفي نفس السياق، فإن الأمر يقتضي منا أيضا أكثر من أي وقت مضى التعاون بين بلداننا ذات المصير المشترك، لتجاوز تداعيات الظرفية الاقتصادية العالمية الراهنة

ومواجهة آثارها السلبية والاستجابة للحاجيات المتنامية و  
الملحة لمواطنينا.

وسيظل المغرب عاقدا العزم على مواصلة توطيد أسس  
هذا التعاون مع دول قارتنا وإعطاء دفعة قوية للتعاون  
جنوب/جنوب لكسب رهان ولوج مصاف الدول الصاعدة.

و من الأكيد أن تقديرنا لهذا التعاون، لم يكن مجرد  
اهتمام عابر أو ظرفي تستلزمه إكراهات طارئة، بل يتجدر  
امتداده في عمق مبادئنا و قناعاتنا التي يغذيها انتماء  
المملكة المغربية إلى القارة الإفريقية.

ولا يسعني في هذا السياق، إلا أن ننوه ونثمن الدور الهام  
لمؤسساتنا العتيدة المركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري  
للإنماء (الكافراد) الذي يعد إطارا ملائما لتعزيز قدراتنا من  
اجل تنزيل السياسة في أحسن الظروف وأنجعها .

كما انتهزها مناسبة ، لأتقدم من خلالها بخالص  
عبارات الشكر والامتنان إلى كافة المجلس الإداري  
للكافراد وكذلك إلى المدير العام ومساعديه ، مجددا مرة  
أخرى عبارات الترحيب الحار بضيوفنا الكرام وبكل  
الشخصيات التي شرفت بحضورها هذا المنتدى كما احيي  
جميع المشاركين من خبراء و مسؤولي الدول الشقيقة و  
الصديقة، والمنظمات الإقليمية والدولية على مشاركتهم

لأجل اغناء أشغال هذا اللقاء الذي أتمنى له كامل التوفيق  
والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.